

تحليل السياسة العامة ... مدخل معرفي – منهجي لتبسيط الفهم

Public policy analysis ... A cognitive-methodological approach to simplify understanding

الأمين كرواز*

جامعة باجي مختار – عنابة -

Ker-amine@hotmail.fr

تاريخ القبول: 2023/02/16

تاريخ المراجعة: 2023/02/15

تاريخ الإيداع: 2022/05/05

ملخص:

يستهدف المقال البحث في عملية تحليل السياسة العامة، المهمة التي أصبحت في الوقت الراهن تحضي بالأهمية، خاصة مع نجاح محاولات جعلها بمثابة حقل علمي قائم بذاته له أدواته ومنهجيته، ما جعله كأحد التخصصات الفرعية لعلم السياسة، بالنظر إلى ما يقدمه تحليل السياسة العامة من جدوى عندما يتعلق الأمر بفهم ورصد بدائل السياسة العامة المتوفرة أمام صانع القرار، ومهمة اختيار الأنجع منها كونها تصورات حلول لمختلف المشاكل التي تواجه حكومات الدول، أي أن عملية تحليل السياسات العامة هي عامل مساعد للحكومات في مهمة إدارة شؤون الدولة والمجتمع، حيث خلص المقال إلى أن تحقيق كل ذلك، يستلزم الإحاطة علما بكل مراحل عملية صنع السياسة العامة وتعقيدها، هذا ما توفره عملية التحليل التي أصبحت قائمة على أساليب ومنهجية جعلت من بدائل السياسة العامة قابلة للقياس، عندما وفق المشتغلين في هذا الحقل المعرفي في وضع هذه البدائل وكذا مخرجات السياسة في أرقام ومعادلات رياضية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة؛ البدائل؛ التحليل؛ الأدلة؛ الأساليب الإحصائية.

Abstract:

The article aims to investigate the process of public policy analysis, a task that has become very important nowadays. This is evident in the success of attempts to make it a stand-alone scientific field with its own tools and methodology, which made it one of the sub-disciplines of political science, given what policy analysis can offer. The analysis process that is useful when it comes to understanding and monitoring the public policy alternatives available to the decision-maker, and the task of selecting the most effective ones as they serve as solutions to the various problems facing the governments of countries. Until all this is achieved, all stages and complexities of the public policy-making process must be taken into account, as this is provided through the analysis process that has become based on the methods and methodologies that made the public policy alternatives measurable. When those working in this field of knowledge succeeded in making the alternatives and outputs of politics in numbers and mathematical equations.

Keywords : Public policy; Alternatives; Analysis; Evidence; Statistical methods.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

السياسة العامة موضوع مهم سواء بالنسبة لممارسي السياسة أو الباحثين في حقل العلوم السياسية، باعتبارها جوهر الفعل السياسي الحكومي الذي لا يستثنى أي طرف من التأثير به ومحاولة التأثير في، لقد وجدت السياسة العامة لتقدم بدائل الحلول لمختلف المشكلات التي من شأنها أن تعرقل السيولة الطبيعية للحياة المجتمعية، هنا يتضح أن الهدف الأسى منها هو جعل حياة الإنسان بسيطة، فكون الإنسان هو محورها الأساسي فإن سمة التعقيد هنا ستميزها لا محالة، حتى وإن تم النظر إليها على أنها تعني مجموعة الأنشطة من قوانين، خطط، أفعال وسلوكيات، التي تعتقد حولها حكومات الدول بأنها الخيارات الأنسب في مهمتها لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

إن التعقيد الذي يميز السياسة العامة لا يقتصر فقط في مسار الذي يسلكه صانعه من أجل إيجاد البدائل الناجمة للمشكلات، بل أيضا في طبيعة هذا المسار وكل المتدخلين فيه من حكومة وأطراف أخرى لها مصالح في ذات المسار، في مخرجاته أو حتى في ما تحققه من نتائج، هذا ما يفرض على المشتغلين في صناعة السياسة العامة وحتى دارسيها، البحث في الكيفية التي من خلالها قياس ما مدى نجاعة بدائلها المختارة، يكون ذلك بوضع استراتيجيات بمراحل متعددة يتم من خلالها تحليل مخرجاتها حتى يتم وضعها ضمن الأطر العلمية حتى يتمكن صانعوها من تجنب الأخطاء التي قد تحول دون تحقيق البدائل السياسات التي يختارونها الأهداف المسطرة لها.

بموجب هذا التقديم تسعى الورقة البحثية للإجابة عن سؤال محوري مفاده: ما هي المنهجيات والأدوات المتاحة أمام المشتغلين في تحليل السياسة العامة التي يمكنهم الاستعانة بها لبلوغ الفائدة من عملية التحليل ككل؟ على افتراض، أنه كلما زاد التحكم الجيد في منهجيات تحليل السياسة العامة، كلما زاد تحقيق الفائدة المرجوة من عملية التحليل بالأساس.

لترتكز بنية الورقة البحثية على ثلاثة محاور رئيسية، جاءت كما يلي:

أولا: أنطولوجيا السياسة العامة: محاولة للتعريف والتبسيط

ازدادت الحاجة لفهم حقل السياسة العامة، سواء بالنسبة للأكاديميين والمهتمين بدراسة العلوم السياسية تحديدا، هنا سنجد أن الجامعات عبر العالم قد أفردت لها أقساما متخصصة، خاصة بعدما تضاعف الاهتمام الحكومي نفسه بهذا الحقل الذي يستهدف تلبية الحاجات المتزايدة لديها بضرورة فهم أعمق للفعل السياسي الذي تصنعه وتنفذه.

1 - السياسة العامة تعريفات متعددة

كغيرها من المصطلحات في حقل العلوم السياسية خاصة والعلوم الاجتماعية الإنسانية بصفة عامة، محاولة التقرب بغرض استكشاف ما مدلول أي مصطلح يتم تداوله بين باحثين وطلبة هذه العلوم، ستجعل من الباحث يواجه فيض من التعريفات المتداخلة المتقاطعة أحيانا والمتضاربة المتنافرة في أحيان أخرى، ربما ذلك راجع لتباين وجهات النظر بين صناعات التعريف من المجتهدين والمدارس النظرية المتنافسة فيما بينها في سعيها للتفوق من خلال صناعتها للمفاهيم والتعاريف ذات الدالة الأكثر قوة وقدرة على البقاء والصمود.

أما فيما يخص السياسة العامة فإن أحد التعريفات الأكثر رواجاً يعتبرها عبارة عن: "مجموعة من النشاطات الحكومية المباشرة أو التي يقوم بها وكلاء وتمس حياة المواطنين"، هنا يبرز بوضوح الدور المركزي للدولة في صناعة السياسات العامة، وإن شاركها في العملية شركاء آخرون، وما هو أهم من ذلك هو تأثير ما تفعله الحكومة على نوعية حياة المواطنين¹.

إن التركيز على دور الحكومة (الدولة) في صناعة السياسة العامة مرده إلى التعريفات التي صيغت خلال فترة التوهج السلوكي في علم السياسية، عندما قدمها لنا "ديفيد إيستون David Easton" على أنها تعني: "التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع"، مادام أن مهمة التوزيع هذه هي مهمة خالصة لصالح حكومة الدولة تستحوذ عليها وإن شاركها فيها أطراف أخرى.

لكن استناداً إلى قول عالم السياسة الأمريكي "دوايت والدو Dwight Waldo" من أن الأثر المباشر للتعريفات القصيرة هو الشلل العقلي وليس التوضيح والتنوير²، وهذا بالرغم من فائدها بلتي لا يمكن نكرانها، إلا أن المصطلح الذي نتعامل معه هنا "السياسة العامة" يستدعي محاولة بحث عن تعريف له أكثر شمولاً لتجنب الغوص في التفصيل والشرح اللذين تفرضهما علينا التعريفات القصيرة، وأيضاً مراعاة لحالة التعقيد التي تميز الظاهرة السياسية خاصة.

ضمن هذا الإطار يمكن لنا أن نسوق التعريف التالي الذي يرى أن السياسة العامة هي: "كل ما تختار حكومة ما فعله أو عدم فعله، فعلى عاتق الحكومة تقع مهام كثيرة، كأن تنظم الصراع داخل المجتمع، كما تنظم المجتمع لمواصلة الصراع ضد المجتمعات الأخرى، على مستوى آخر فهي من توزع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المكافآت الرمزية والخدمات المادية لأفراد المجتمع، كما تستخرج الأموال من المجتمع يكون ذلك غالباً في شكل ضرائب، وبالتالي قد تنظم السياسات العامة السلوك، وتنظم البيروقراطيات، وتوزع الفوائد، أو تستخرج الضرائب أو كل هذه الأشياء في وقت واحد"³.

يبين لنا التعريف أعلاه أن كل ما تفعله الحكومة أو قد لا تفعله عبر مؤسساتها يندرج ضمن سياق السياسة العامة، حيث يعبر عن رؤيتها لواقع المجتمع التي هي مسؤولة عن تنظيمه وإدارة شؤونه، وفق قواعد معينة متفق عليها، إن الدولة هنا هي الفاعل الأكثر قوة إن لم تكن المنفردة بالقوة في مقابل الفواعل الأخرى الأمر الذي خولها منذ البداية أداء المهمة الأكبر المتمثلة في إدارة الشأن العام.

على صعيد آخر، فإن الفهم الذي يعتقد أن السياسة العامة هي منتوج المؤسسات الدستورية للدولة، يسوق لنا ما يقال عادة على أن السياسة العامة هي بمثابة النظر إلى الدولة في حالة فعل، بالتالي فإنها بذلك ستعني⁴:

- حصيلة عمل الدولة، أي الفعل أو العمل المؤسساتي الذي يتم في إطار قانوني ومؤسساتي.
- سلسلة طويلة من النشاطات المترابطة، فعلية صنع السياسة العامة عبارة عن دورة حياة بعدة مراحل، بداية من الإعداد والتنفيذ والتقييم والتغذية العكسية التي هي ردود فعل الجمهور الذي تستهدفه أي سياسة عامة ما.

1 - ب. غاي بيتر، "دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العلمية"، سياسات عربية، العدد 42، يناير 2020، ص 20.

2 - أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 7.

3 - Thomas R. Day, understanding public policy, The United State of America, Pearson Education, Inc, 14th ed, 2013, P03.

4 - حسن طارق، عثمان كابر، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية، المغرب، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2014، ص 13.

- تمرين مؤسسي من بين مرتكزاته التنبؤ بالمستقبل، عن طريق مجموعة من الاختيارات التي تعكس سلوكيات وقناعات وإكراهات وقيم الفاعلين المتعددين الرسميين منهم أو غير الرسميين.
- مجموعة من الإجراءات والقرارات ذات المنشأ الإداري والصادرة عن السلطات، والمحددة ضمن إطار منسجم يسمح بإعطائها مضمون وبعد محدد، وهو ما يجعل لها فاعلوها ومرجعياتها وآثارها المفترضة وجمهورها الخاص.

2 - السياسة العامة دراسة تتقاطع من تخصصات علمية أخرى

الفهم الأساسي حول دراسة السياسة العامة هي من صميم تخصص علم العلوم السياسية الذي هو أيضا دراسة السياسة العامة حيث يتم وصف وشرح أسباب وعواقب النشاط الحكومي، كما يتضمن هذا التركيز وصف دقيق لمحتواها، وتحليل تأثير القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على محتوى السياسة العامة، والتحقيق في تأثير مختلف الترتيبات المؤسسية والعمليات السياسية على السياسة العمومية، وأيضا تقييم عواقبها على المجتمع، سواء المقصودة منها أو غير المقصودة، هذا الفهم ينسجم تماما مع الفهم التقليدي والأساسي في كون العلوم السياسية هي دراسة ومحاولة إجابة عن السؤال الذي صاغه عالم السياسة الأمريكي "هارولد دوايت لاسويل Harold Dwight Lasswell": "من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟"¹.

بالعودة إلى التقسيمات التقليدية للسياسة العامة انطلاقا من المجالات التي توجه لها حيث نجد سياسة عامة اقتصادية، وأخرى اجتماعية أو ثقافية إلى غير ذلك من مواضيع السياسة العامة، هذا ما يعيد إلى أذهان الباحثين السؤال المحوري الذي أصبح يرافق التطورات الكبرى التي يعرفها حقل دراسة السياسة العامة، الذي حاول المشتغلين به جعله تخصصا أكاديميا قائما بذاته لا ينفك عن الحقل العلمي الكبير وهو العلوم السياسية التي تعتبر بمثابة الركيزة الأولى لدراسات السياسة العامة.

الركيزة الثانية والأكثر أهمية بالنسبة للسياسة العامة هي علم الاقتصاد، مادام أن الكثير من تقنيات المستخدمة في عملية تحليلها تستند إلى المنطق الاقتصادي النفعي، فبالأساس السؤال الجوهرى عند تقييم أي سياسة كما سنرى لاحقا هو الإجابة عم سؤال مهم مفاده: "ماذا حققت هذه السياسة محل التحليل؟"، إن التحليل الاقتصادي للسياسة العامة وإن أهمل جوانب أخرى لها يعد محوريا بالنظر إلى المنظورات التحليلية التي يوفرها لدراسة السياسة العامة على غرار نموذج تحليل التكلفة والمنفعة، نموذج صاحب رأس المال وتحليل تكلفة المعاملات التي تساعد في تصميمها². على غرار علمي السياسة والاقتصاد، تستفيد السياسة العامة كحقل معرفي أيضا من العلوم الإحصائية والرياضيات والإحصاء، اللذين يوفران وسائل القياس والتحليل والأفكار المتعلقة بتصميم البرامج، زيادة على توفيرهما السبيل نحو نمذجة سياقات اتخاذ القرار بما يعزز القدرة على تصميم السياسة العامة، هنا تبرز أهمية نظرية الألعاب Game Theory، كما تساعد هذه العلوم بتقنياتها المتعددة إمكانية بلوغ مرحلة التوقع بالأثر المستقبلي للتدخلات الحكومية عبر برامج السياسة العامة³.

¹ - Thomas R. Day, PP 5 – 6.

² - ب. غاي بيتر، ص ص 21 – 22.

³ - نفس المرجع، ص 22.

هناك علوم أخرى تتقاطع مع علم السياسة العامة سيكون على المهتم بدراسة هذا الحقل المعرفي والتخصص فيه الإلمام بأهم مرتكزات هذه العلوم على غرار علم الإدارة العام، القانون والفلسفة، على اعتبار أن الإدارة العامة هي الجهاز الذي ينفذ برامج السياسة العامة التي عادة ما تطرح في شكل قوانين، أما الفلسفة فتساعد على إدراك ماهية التحديات الأخلاقية التي تواجه صناع القرار¹، الذي عادة ما يواجه قضايا معقدة، ما يستلزم التعامل معها بحذر بغية تحقيق القيمة المرجوة من برامج السياسات العمومية، لهذا يمكن القول أن دراسة السياسة العامة تستلزم تقاطعها مع كافة العلوم التي تجعل الإنسان وسلوكه موضوع لها، على اعتبار أن الإنسان نفسه أيضا هو محور الفعل السياسي بالأساس، مادام أنها وجدت - كما هو مفترض طبعا - كي تحدث الفارق في مختلف جوانب حياته.

ثانيا: تحليل السياسة العامة: السبيل لاختيارات البديل الأفضل

تأتي عملية تحليل السياسة العامة غالبا، بعد عمليات التنفيذ والتقييم، حيث يكون الغرض الأساسي منها هو توفير المعرفة لمن ينتجها، يستفيد منها أو من يساهم فيها، أي بمعنى آخر صناع السياسة، والباحثين والمحللين، وكل من له علاقة في العملية التفاعلية لمختلف الفاعلين في عمليات صنع السياسة، الذي هم أنفسهم من يساهمون في توفير المعرفة اللازمة لمن يشتغل بالتحليل.

1 - في ماهية تحليل السياسة العامة

في اللغة يقصد بالتحليل تلك العملية التي تتضمن تفكيك موضوع الدراسة، أو بالأحرى تقسيمه إلى مجموعة عناصر أساسية بغرض فهمه بشكل أفضل، لذا فإن العملية عندما تتعلق بالسياسة العامة فإن التحليل يقصد به فحص مكونات السياسة العمومية أو عملية السياسة أو كليهما، بعبارة أخرى إنها دراسة أسباب وعواقب قرارات السياسة، هنا نستجلب ذلك التعريف المبسط الذي قدمه لنا كل من "دونكان ماكري Duncan MacRae" و"جيمس ويلد James A. Wilde" من أن عملية تحليل السياسة العامة ماهي إلا: "استخدام العقل والأدلة بغرض اختيار أفضل سياسة من بين عدد من البدائل ممكنة"².

تعريف آخر ذلك الذي قدمه "نيل جيلبرت R. Gilbert, G" اعتبر فيه أن تحليل السياسة العامة يقصد به: "ذلك المصطلح الشمولي المتكامل الذي يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العمومية التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية الماثلة"³.

أما "بنتيل M.A. Bentil" فيرى أن: "تحليل السياسة العامة منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية، مستعينا في ذلك باستعمال الطرق العملية الرشيدة"⁴.

¹ - نفس المرجع، ص 22.

² - Michael E. Kraft, Scott R. Furlong, Public Policy: Politics, Analysis, and Alternatives, United Kingdom, CQ Press, Sixth Edition, 2018, P 45.

³ - مها يحيى محمد أحمد حسين، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01، المجلد 25، جانفي 2018، ص 22.

⁴ - نفس المرجع، ص 22.

من جهته "ويليام دان William Dunn" يرى أن تحليل السياسة العامة هو: "علم اجتماع تطبيقي يستعمل أساليب علمية للبحث والمناقشة بقصد إعداد أو تحويل معلومات متعلقة بالسياسة العامة يمكن استخدامها في المجالات السياسية لحل مشكلات السياسة العامة"¹.

الواضح من خلال التعريفات المقدمة سلفا حول ما المقصود من عملية تحليل السياسة العامة، هو التركيز على جوهرها، باعتباره مسار متعدد المراحل تكون فيه مرحلة اختيار البديل الأنسب من مجموعة بدائل متوفرة من قبل من يمتحن أو توكل له مهمة التحليل، هذا البديل أو بمعنى آخر خيار السياسة العامة الذي يستهدف أساسا إيجاد حل ما لمشكلة ما في مكان وزمان معينين، كما تقدم لنا فهما حول عملية التحليل ككل على أنها مزيج حقيقي بين أطر علمية خالصة، ومهارات فنية متميزة، من شأنها أن تمكن محلل السياسة من توفير معرفة حقيقية حول طبيعة البدائل المختارة وما ينجر عنها من تأثيرات، مع فهم متجانس للواقع بمختلف المشكلات المجتمعية التي يتعين على صانع السياسة إدراكها وصناعة الحلول لأجلها، كما قد يكون لتحليل السياسة العامة دور محدد في توفير آلية تنبؤ حول المشكلات وأفضل الحلول، كل هذا طبعا إلى جانب مهمة تشخيص مواطن الخلل التي حالت دون تحقيق سياسة عمومية ما للهدف الذي صنعت من أجله، طبعا بعد قياس ما مدى تحقق هذه السياسة نفسها على أرض الواقع مقارنة مع الاهداف المسطرة لها.

كل ما سبق يقودنا للبحث في نشأة علم تحليل السياسة العامة، حيث تذكر لنا الأدبيات أن الأمر يعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين، بالضبط في دولة الولايات المتحدة الأمريكية أين حاولت بعد الكتابات إخضاع العمل السياسي العمومي للشرط العلمي والموضوعي، كان ذلك من أجل تجاوز حالة العجز الموضوعي للعلوم الاجتماعية عامة - التي لا تبتعد اهتماماتها المعرفية عادة عن ميدان الفعل العمومي - أمام تحدي تحليل السياسة العامة، فلأسباب منهجية محضة لم تفلح هذه العلوم في تجاوز محدودية المقاربات التي اقترحتها لفهم دقيق لسياقات إنتاج القرار العام، بالتالي لم تكفل جهودها بالنجاح في تطوير الأدوات الملائمة للتأطير والتحكم العلمي في مسار صناعة السياسة العامة²، الجدير بالذكر أن تصميم عملية أو بالأحرى مسار تحليل السياسة العامة في بداياته الأولى، كان كوسيلة الغرض منها تحسين مخرجات السياسات الصحية والتعامل مع مشاكل موارد المياه، لكن مع مرور الزمن تم توسيعه ليشمل قطاعات العامة الأخرى، بما في ذلك التعليم والتدريب³.

لا يمكن تماما، استبعاد تطور الحقل المعرفي الخاص بتحليل السياسة العامة عن التحولات الكبرى في تاريخ تطور علم السياسية ككل، فمع تبلور أفكار المدرسة السلوكية منتصف القرن العشرين، هذه الأخيرة اعتبرت أن السياسة العامة هي إجراء وفعل وسلوك تقوم به الحكومات لمواجهة مطالب مجتمعية أو حل مشكلة عامة، أي أن التركيز سيكون

¹ - نفس المرجع، ص 23.

² - حسن طارق، عثمان كابر، المرجع السابق، ص 11.

³ - مهيالو ميلوفانوفيتش، دليل تحليل السياسات، إيطاليا، مؤسسة التدريب الأوروبية، 2018، ص 6.

على عمليات صنع وتنفيذ هذه السياسات والسلوكيات الحكومية التي تعمل على تحويل قرار أو قانون السياسة العامة إلى برامج وإجراءات وسياسات حكومية¹.

رافق هذا التحول زيادة الاهتمام بالتحليل النسقي التي انصب جهده المعرفي في تحليل مدخلات ومخرجات النظام السياسي، لقد زاد الاهتمام بتحليل السياسة العامة منذ عقد الستينات على إثر تفاقم المشكلات في المجتمع الأمريكي بالضرورة، المشكلات التي فرضت حتمية البحث عن حلول في شكل سياسة عامة، ضف إلى ذلك زيادة الاهتمام باقي العلوم المجاورة لعلم السياسة بهكذا حقل معرفي على غرار علم الاقتصاد، علم الاجتماع، وعلوم أخرى على غرار الرياضيات والإحصاء التي بدورها مكنت من وضع الظاهرة السياسية في أرقام وجعلتها قابلة للقياس، وكل ذلك مرتبط بحركية التحول التي يعرفها علم السياسة وبالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدير بالذكر، أن الأصول المعرفية لعلم تحليل السياسة العامة، تعود على الأقل إلى ثلاثة تيارات فكرية ساهمت في مهمة بناء الخلفية الأساسية لهذا الحقل المعرفي الحديث²:

أ - أبحاث البيروقراطية باعتبارها شكل من أشكال التطور المجتمعي المبني على التنظيم العقلاني للوسائل حسب طبيعة الغايات والأهداف.

ب - نظرية التنظيمات التي اعتمد بنائها على مفاهيم مركزية مثل الفاعل، الاستراتيجية، السلطة والنسق.

ج - مقترحات التدبير العمومي المنشغلة بمجموع آليات ووسائل التنظيم والتنشيط ومراقبة المنظمات العمومية في اتجاه تطوير قدراتها انطلاقاً من معايير الدقة والجودة.

2 - أنماط التحليل الشائعة

يمكن للباحث في موضوع تحليل السياسة العامة، أن يتكشف أن للعملية أنماط متباينة من حيث الأهداف والاقترابات المستخدمة، ضف إلى ذلك اللاتجانس بين هذه الأنماط حتى في طبيعة المعوقات التي تواجه سيرورتها العادية، كل هذا راجع بالدرجة الأولى لأهمية السياسة بحد ذاتها، وتعدد مستوياتها والفواعل المتدخلة في صنعها، الأمر الذي جعل المهتمين بتحليلها يتوزعون بين من يمتن التحليل، ومن يجعل منه علماً، وآخرين يمنحون التحليل صبغة سياسية لخدمة أجنداتهم، فحسب الدراسة التي قدمها "ميشال كرافت Michael E. Kraft" و"سكوت فورلونج Scott R. Furlong"، التي استندت إلى دراسة حالة تحليل السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، حددوا الأنماط الثلاثة المتبعة في عمليات تحليل السياسة العامة وفق الشكل التالي:

¹ - محمد علي حمود، "السياسات العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم"، Tikrit Journal For Political Sciences، مجلد 22، ديسمبر 2020، ص 305.

² - حسن طارق، عثمان كاير، المرجع السابق، ص 11 - 12.

الجدول رقم (1): توضيح لأنماط تحليل السياسة العامة

نمط التحليل	الأهداف	الاقتراحات	القيود
علمي Scientific	البحث عن "الحقيقة" وبناء نظرية حول إجراءات السياسة آثارها	- اختبار الفرضيات والنظريات باستخدام المنهج العلمي. - استهداف التحليل الموضوعي والصارم. - الاهتمام أكثر بتطوير المعرفة على حساب السياسة.	كونه نظري محض لا يلبي بشكل الاحتياجات المعلوماتية بالنسبة لصانع القرار
مهني Professional	تحليل بدائل السياسات لحل المشاكل العامة	- الجمع بين البحث والنظرية لفهم عواقب بدائل السياسات. - تقييم البرامج الحالية وأثرها. - تهدف إلى الموضوعية، لكن يهدف تحقيق قيمة علمية أثناء مناقشة السياسة.	- قد يكون البحث والتحليل جد ضيق بسبب وجود قيود على الوقت والموارد. - قد تهمل الأسباب الأساسية للمشاكل العامة.
سياسي Political	الدعوة إلى دعم أفضل السياسات	- استخدام الحجج القانونية، الاقتصادية والسياسية بما يتوافق القيم. - تهدف للتأثير على مناقشة السياسات لتحقيق الأهداف والقيم التنظيمية.	- غالبا ما تكون أيديولوجية أو حزبية، كما قد لا تكون ذات مصادقية. - قد تفتقر إلى عمق التحليل. - مستوى الموضوعية والصرامة يختلف.

المصدر:

Michael E. Kraft, Scott R. Furlong, Public Policy: Politics, Analysis, and Alternatives, United Kingdom, CQ Press, Sixth Edition, 2018, P 213.

إذن، إن عملية تحليل السياسة العامة عند البعض هي ذات هدف علمي محض، حيث يستهدفون تعميق وتوسيع قدرة صانعيها على الحكم وليس تزويده بالإجابات، أي إنها محاولة بناء فهم للمشاكل العامة وعملية صنع السياسة، بذلك هم في سعي نحو "الحقيقة" باستخدام الأساليب العلمية، بغض النظر عما إذا كانت المعرفة ذات صلة أو مفيدة بطريقة فورية، في حين أن البعض الآخر يتخذ ممن التحليل كمهنة، حيث يشتغلون بإجراء تحليلات للسياسة العامة تلبية لحاجات الوكالات الحكومية، أو لصالح مراكز الفكر أو مجموعات المصالح كذلك، فمن أجل إنتاج أفضل تحليلات ممكن يلتزمون بالمعايير المهنية القوية للتحليل الاقتصادي، نمذجة المواقف المعقدة، التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية وتقييم البرنامج، سواء أكانوا في ذلك داخل الحكومة أو خارجها، أما جهة أخرى من المحللين فتتميزهم الصرامة في الأساليب التي يستخدمونها، غير أنهم ملتزمون أيضا بقيم وأهداف سياسية محددة وأحيانا بجدول أعمال أيديولوجية وحرزية، حيث يحاولون جهدهم تأكيد على أن الدراسات والنتائج التي أنتجوها تساعد على تعزيز تلك القيم والأهداف¹.

3 - مستويات ومسار عملية التحليل

بالعودة إلى محاولات تعريف عملية تحليل السياسة العامة واعتبارها بمثابة عملية التحقيق المنهجي في تنفيذ وأثر السياسة الحالية (التحليل اللاحق)، وفي خيارات السياسة الجديدة (التحليل المسبق)، نستكشف أن هذا لا يعني عدم وجود إمكانية للتكامل بين التحليل المسبق واللاحق، بل يمكن تطبيقهما معا في كثير من الدراسات، فإلى جانب اختيار توقيت أجراء التحليل، سيشتمل هذا الاختيار أيضا على التركيز ومستوى التفصيل المرتبط به، بذلك يكون تحليل السياسة العامة حسب المستويات التالية²:

- يمكن أن يكون تحليل السياسة العامة أداة لحل المسائل التقنية الأصغر حجما، كتلك المتعلقة بتقييم تكاليف وفوائد العمليات داخل المشروع، أي يعرف بالنهج "التحليلي".
- يمكن تحليل أثر السياسة بالتركيز على صورة أكبر نوعا ما، أي العمليات (السياسات) وإشراك أصحاب المصلحة، من خلال تقييم الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التغيير في قوة ونفوذ مجموعات أصحاب المصلحة على تنفيذ خيار السياسة (نهج العملية).
- استخدام تحليل السياسة العامة على المستوى الكلي، بغرض تقييم تأثير العوامل الهيكلية والسياسات الاجتماعية الاقتصادية على تصميم السياسة وتنفيذها (نهج السياسة الفوقية The meta-policy approach)

بعد تحديد المستويات التي من المرجح أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند تحليل السياسة، يبقى السؤال الأهم هو كيف نحلل؟، إن محاولة الإجابة تقود الباحث لاستكشاف نماذج عدة بإمكان محلل السياسة العامة أن يعتمد عليها، فرغم تعددها وتعرض بعض منها للانتقاد فإن الشيء الأكيد أن هناك اتفاق بين المشتغلين بحق تحليل السياسة العامة، من أن أي نموذج أو أسلوب هو مجموعة من الخطوات، مع ذلك فإن من يتولى مهمة المحلل قد لا ينتقل بطريقة منظمة من خطوة إلى أخرى، بل قد يضطر إلى العمل ذهابا وإيابا بين الخطوات / المراحل، لكن الشيء المؤكد

¹ - Ibid, PP 216 – 222.

² - مهاييلو ميلوفانوفيتش، المرجع السابق، ص 6.

أن جميعها والتي غالبا من يكون عددها ستة يجب أن تكون موجودة في التحليل¹، استنادا إلى الشائع بين محلي السياسة العامة، فإن عملية التحليل تمر عبر المراحل التالية، مع ضرورة التأكيد على أن كل مرحلة يمكن تقسيمها إلى مكونات أصغر لتسهيل مهمة التحليل، بذلك مراحل عملية التحليل هي:

أ - تعريف المشكلة Problem definition

ب - تحديد معايير التقييم Determination of evaluation criteria

ج - تحديد البدائل Identification of alternatives

د - تقييم البدائل Evaluation of alternatives

هـ - مقارنة البدائل Comparison of alternatives

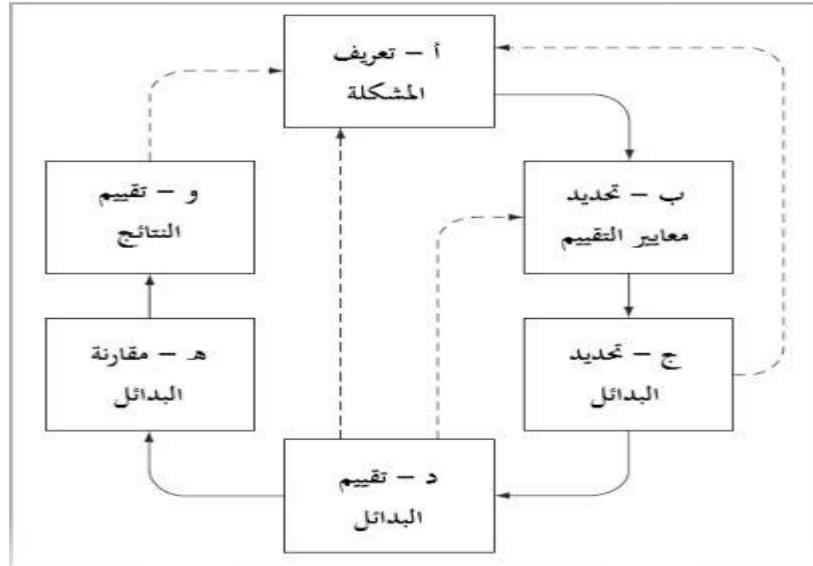
و - تقييم النتائج Assessment of outcomes

الشيء المؤكد أن المحللون قد يسلكون سبل مختلفة خلال عملية التحليل بسبب الاختلافات فيما بينهم في التدريب، الوقت المتاح للتحليل، تعقيد المشكلة، توافر الموارد والانتماء التنظيمي، ... إلخ، حيث يتعامل معظم المحللين مع المشكلة أولا باستخدام أساليب وتوقعات منضبطة، فمثلا غالبا ما يرى من لهم تكوين اقتصادي المشكلة أول الأمر من حيث التكاليف والفوائد الاقتصادية، في حين ينظر الدارسين لعلم الاجتماع أولا إلى تأثير التفاضلات على المواطنين، وقد ينظر أصحاب التكوين القانوني أولا إلى الجوانب القانونية للمشكلة، ذلك استنادا إلى قاعدة مركزية في التحليل مفادها أنه كلما قل الوقت المتاح زاد احتمال طي أو تخطي خطوات العملية²، والثابت أيضا بالنظر إلى مراحل عملية التحليل أنها تتبع بعض، أي أن الانتهاء من المرحلة الأولى يقضي بالانتقال إلى التي تلي وهكذا إلى أن تنتهي العملية ككل، لكل في كثير من الحالات وكما ذكرنا سلفا سيضطر المحلل أن ينتقل ذهابا ومجيئا بين المراحل، أي بمعنى أن احترام ترتيبها لن يكون ذا معنى، وذلك بما يخدم مهمة التحليل ككل، هذا ما نستشفه من خلال الشكل التالي:

¹ - Carl V. Patton & Others, Basic Methods of Policy Analysis and Planning, The United State of America, Routledge, Third Edition, 2016, P40.

² - Op.Cit, P44.

الشكل رقم (1): مخطط توضيحي لطبيعة العلاقة بين مراحل عملية تحليل السياسة العامة



المصدر:

Carl V. Patton & Others, Basic Methods of Policy Analysis and Planning, The United State of America, Routledge, Third Edition, 2016, P 44.

ضمن سياق تحديد مراحل مسار عملية تحليل السياسة العامة يمكن الإشارة أيضا لذلك التقسيم الذي اقترحه كل من "ويمر Weimer" و"فينينغ Vining"، اللذين اعتبرا أن عملية التحليل تنقسم إلى مرحلتين رئيسيتين¹:

أ - مرحلة تحليل المشكلة Problem analysis Phase: تشمل فهم المشكلة واختيار وشرح الأهداف ذات الصلة والقيود واختيار طريقة الحل.

ب - مرحلة تحليل الحل Solution analysis Phase: تشمل اختيار معايير التقييم ، وتحديد بدائل السياسة ، وتقييم البدائل من حيث المعايير ، والتوصية بالإجراءات. كما أنها تشير إلى ضرورة جمع المعلومات لدعم التحليل وإيصال النصائح المفيدة للعملاء.

ثالثا: الإطار المنهجي لعملية تحليل السياسة العامة

بعد الفراغ من تحديد مراحل عملية التحليل والاتفاق عليها، الأمر الذي يجعلها عملية منتظمة وذات أهداف محددة، يأتي الدور على اختيار الأساليب العلمية التي تتناسب والهدف الكلي من عملية التحليل، بل الأكثر من ذلك اختيار حتى المناهج التي تتوافق تماما مع طبيعة الأدلة / المعلومات التي سيحتاجها من يتولون التحليل في إنجاز مهمتهم، هنا قد يستعمل منهج واحد أو حتى مجموعة من المناهج، فكما هو معلوم أن المنهج العلمي هو السبيل لاستكشاف الحقائق.

¹ - Ibid, P41

1 - الأدلة / المعلومات

بالنظر إلى مجمل مراحل عملية تحليل السياسة العامة، سيكون الهدف منها هو التوصل إلى فهم تام لطبيعة المشكلة وماهية السياسة التي ترتبط بها، إلا أن واقع الحال يخبرنا من أن عمليات التحليل عادة ما تختلف من حيث مدى عمقها وشموليتها، يعود ذلك لأسباب عدة، من أهمها بكل تأكيد البيانات والمعلومات وما مدى توفرها ووضوحها، وهل يستطيع ما توفر منها بالنسبة للمحلل أن يشخص المشكلة والسياسة على ما هي عليه بالنسبة للمحلل¹، هذا دليل واضح عن مدى أهمية الأدلة والمعلومات بالنسبة للمحللة حتى يستطيع تحقيق الهدف العام من عملية التحليل ككل.

غالباً ما تكون الأدلة Evidence ذات شكل فوضوي باعتبار أنها بناء عقلي، من النادر ما يمنح إجابات واضحة وبسيطة، وما دام أنها غير ملموسة على عكس المصادر والمعلومات، فإن محلل السياسة ينظر إليها على أساس ما تعنيه من معلومات معينة، حتى يصنع شيئاً ملموساً منها من خلال معالجتها وتشكيلها في شكل هادف ومقنع، غير أن الأدلة التي تعين المحلل في مهمته تنقسم إلى عدة أنواع مختلفة، يمكن تحديد شكلها فيما يلي²:

أ - أدلة مباشرة

تتمثل في تلك المعلومات التي تعالج مباشرة القضية المطروحة، هذا النوع من الأدلة يقدم إجابة على سؤال بحث محدد، صحيح أنه قد لا يقدم إجابة كاملة ودقيقة، لكنه يصف جزء من المشكلة محل الدراسة، هنا يعود الأمر للمحلل ليقرر ما مدى صحتها.

ب - أدلة غير مباشرة

لا تقدم الكثير من المعلومات، ومع ذلك قد تبدو ذات صلة خاصة إذا كان بالمحلل يدرس ويراقب الأنماط والتوازنات في جميع الموارد التي نستخدمها، على مستوى آخر قد تدعم الأدلة غير المباشرة الأدلة المباشرة، أو قد تضعفها، فمهما كان الدور الذي يلعبه هذا النوع من الأدلة، فإنه لا يحمل أي وزن ما لم يتم دمجها مع أدلة أخرى في مهمة البحث إلى إجابة معينة أو بناء حجة تدعم الاستنتاجات المحققة.

ج - أدلة سلبية

بكل تأكيد لا شيء يمكن أن يحدد الدليل السلبي بشكل بياني، فهو معبر عن غياب ما يجب أن يحدث في ظل مجموعة معينة من الظروف، فعدم وجود أدلة على ظاهرة ما قد يشير إلى أن الظاهرة غير موجودة، وهذا في حد ذاته دليل يجب الانتباه إليه من قبل محلل السياسة العامة.

¹ - عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 206.

² - Elizabeth Shown Mills, "QuickLesson 13: Classes of Evidence—Direct, Indirect & Negative," [online], 2011. Last accessed 06 April 2022, at: <https://bit.ly/3jbh0IS>

ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق، أن الأدلة يمكن لها أن تكون في شكل مؤشرات، بالتالي يتم تعريفها على أنها "تجميع البيانات الخام أو التي تمت معالجتها للمساعدة في قياس الظاهرة قيد الدراسة، كما أنها تعتبر أدوات تساعد على فهم الحقائق المعقدة"، كما يمكن تقديمها في شكل معلومات وصفية، متمثلة في دراسات الحالة، الملاحظات والتقارير¹.

2 - أساليب التحليل

تعددت الأساليب التي يختارها محلل السياسة العامة واختلفت في أدواتها، كل ذلك من أجل تحقيق الغاية القصوى من عملية التحليل وهي تزويد صانع القرار بأفضل بدائل السياسة، وكل ما له علاقة بعملية صنعها، هنا قد يضطر المحلل لاختيار الأسلوب الذي يتناسب تماما والهدف المرجو من عملية التحليل، كما قد يستعمل في ذلك مزيج بين الأساليب التي سنأتي على ذكر أبرزها فيما سيأتي.

أ - أسلوب التنبؤ وتقدير الموقف والتوقعات

يقوم هذا الأسلوب في تحليل السياسات على منطق الحدس والتخمين ورسم التوقعات والتنبؤات عن المستقبل استنادا لما يتم من جمع واستقراء ما يمكن جمعه من المعلومات، يستخدم ضمن هذا السياق:

- طريقة دلفي Dilphi Method، يمكن وصف دلفي كطريقة لهيكلية عملية اتصال جماعي بحيث تكون العملية فعالة في السماح لمجموعة من الأفراد الخبراء بالتعامل مع مشكلة معقدة، لإنجاز هذا النوع من "الاتصال المنظم" يجب توفير بعض ردود الفعل للمساهمات الفردية للخبراء للمعلومات والمعرفة، بعض التقييم لحكم المجموعة أو وجهة نظرها، بعض الفرص للأفراد لمراجعة وجهات النظر، ودرجة معينة من إخفاء الهوية للردود الفردية، كي لا تتأثر ببعضها البعض².

عادة ما تمر طريقة دلفي بأربع مراحل متميزة هي:

- اختيار الخبراء وتوضيح الهدف ومبررات الدراسة.
- طلب قوائم من الأحكام والتنبؤات والآراء حول الموضوع.
- تجميع الاستجابات وإعداد استبيان الجولة الأولى وإعادة الطلب من الخبراء (المنسق) ترتيب الفقرات حسب الأولويات والأهمية.
- استلام استبيان الجولة الأولى وتحليل الاجابات احصائيا ثم إعادة ترتيب الفقرات ووضعها في استبيان الجولة الثانية وتزويد الخبراء بملخص احصائي.

- يوزع الاستبيان على نفس الخبراء لإعادة النظر في اجاباتهم حسب التحليل الاحصائي.
- تكرار الخطوات (الجولة الثالثة) ثم تحديد الآراء المتفق عليها و توضيح الفرق أو التحول في الآراء بين الجولات.
- ب - أسلوب بناء السيناريو

¹ - مهابلو ميلوفانوفيتش، المرجع السابق، ص 07.

² - Harold A. Linstone & Murray Turoff, The Delfi Method: Techniques and Applications, [online], 2002. Last accessed 08 April 2022, at: <https://bit.ly/3xl5ooy>

ففي ظل سيادة اللايقين ستزداد الحاجة لتبني منهجية عمل أساسها بناء السيناريوهات خاصة عند الاهتمام بالقضايا المعقدة وآثارها في المستقبل على غرار مخرجات السياسة العامة.

حيث تعرف السيناريوهات حسب "هرمان كان Herman Kahn" بأنها "سلسلة من الأحداث الافتراضية الواقعة في المستقبل، والتي يتم بناؤها لإيضاح سلسلة ممكنة من العلاقات السببية والقرارات المتعلقة بها"¹، أما "بول شوميكير Paul Schoemaker" فيعرفها بكونها: "هي طريقة تفكير منضبطة لحل المشكلات والتعامل مع تحديات عدم اليقين والتعقد ومواضع الخلل الإدراكي لدى الأفراد"².

من شأن بناء السيناريوهات في عملية تحليل السياسة العامة أن يفيد المحلل في مهمة البناء المعرفي حول الحاضر والمستقبل، مع توفير إمكانية إجراء تقييم للماضي، فكون السيناريوهات تقوم على منطق ضرورة تقليل الثقة في المستقبل، فإن ذلك يساعد على التخلص من مظاهر الخلل الإدراكي وتوفير الفرص للتعامل مع العيوب الإدراكية التي يقع عليها التحيز لما هو معروف، سواء تعلق الأمر هنا بصانع السياسة أو من يتولى مهمة تحليلها، كما تمكن السيناريوهات بالتزامن مع خاصية المرونة التي يجب أن تتوفر عليها، من فهم سريع للبيئة وتغييراتها، فغالبا ما تنتهي عملية بناء السيناريوهات إلى توفير خيارات سياسية لتساعد بذلك صانع السياسة في تعديل القائمة منها، مراجعتها أو استبدالها بأخرى جديدة، هذا بالإضافة إلى دورها النقدي تجاه السرديات والصور الذاتية تجاه الواقع لدى المحلل ذاته وصناع السياسة العامة، فالتفكير في المستقبل يفرض إعادة نظر حقيقية لكيفية رؤية الواقع والعالم³.

ج - الأساليب الكمية Quantitative Methods

كمحاولة لتجاوز عمليات تحليل السياسة العامة القائمة على منطق الحدس والتخمين، وابتغاء الدقة في اختيار بدائلها الناجعة، أصبح اللجوء لاستخدام الأساليب الكمية في التحليل باعتبارها أساليب ذات أساس علمي مطلبا وغاية في نفس الوقت، نلمس هذا في مختلف التعاريف المقدمة من قبل الباحثين في هذا المجال لتحديد ما المقصود بالأساليب الكمية حيث يمكن اعتبارها بأنها: "عبارة عن أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية والإدارية والتسويقية بمساندة الموارد المتاحة من البيانات والأدوات والطرق التي تستخدم من قبل متخذي القرار لمعالجة المشكلات"⁴.

بإمكان الأساليب الكمية المساعدة في توضيح ما إذا كانت هناك علاقة بين تصميم السياسة ونتائجها، واختبار ما إذا كان يمكن تعميم العلاقة على أوضاع مماثلة، وتقييم حجم تأثيرات السياسة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإيجاد بدائل أفضل لها، عادة ما يتم ذلك من خلال استخدام محلي السياسة لتقنيات مثل النمذجة،

¹ - محمد العربي، بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، مصر، مكتبة الاسكندرية مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018، ص 13.

² - نفس المرجع، ص 14.

³ - نفس المرجع، ص 37 - 41.

⁴ - ساحلي مبروك، " دور الأساليب الكمية في تحليل السياسات العامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 39، ديسمبر، 2018، ص 105.

والقياس الكمي للمدخلات والمخرجات ، والإحصاءات الوصفية ، والاستدلال الإحصائي ، وبحوث العمليات ، وتحليل التكلفة والفائدة ، وتحليل المخاطر والفوائد في دراسات السياسة¹.

إن الاستخدام الأكثر تعقيدا للأساليب الكمية لم يظهر حتى الحرب العالمية الثانية، أين تم بعد ذلك تحفيز استخدام هذه الأساليب خاصة وأن حقل تحليل السياسة العامة كثيرين ممن اقتحموه كانوا خبراء في الاقتصاد، ليتطور هذا الاستخدام في العقود اللاحقة بالنظر إلى أهميته في تقييم التأثيرات النسبية والمشاركة لمجموعة متنوعة من المتغيرات المستقلة على بعض المتغيرات التابعة، حيث سيكون بإمكان المواطنين والعملاء الاطلاع على خيارات السياسة بالأرقام والرسوم البيانية والعلاقات المختبرة، كما أنها تمكن المواطنين والعملاء من رؤية الفوائد والمخاطر المترتبة على بدائل السياسة وفق صيغة ذات منطق رياضي²، من بين هذه الأساليب الكمية الرائدة نجد:

- أسلوب حساب التكلفة (تحليل النفقة والمنفعة) Costing method: أو يمكن تسميته بالتحليل المالي، يستند هذا الأسلوب التحليلي على أن السياسة العامة لها انعكاسات محددة على مستوى الموازنة العامة للدولة، بموجب ذلك فإن عملية تحليلها تستلزم معرفة شاملة بحجم ما أنفق خلال مسار صناعتها وما هي عوائدها، بالإضافة إلى ضرورة الإحاطة علما بالتحالفات والصراعات التي واكبت مسار صناعة السياسة وتنفيذها³، إن تحليل التكلفة يمكن أن يسعى أيضا إلى قياس التكاليف والعوائد لإحدى السياسات التي تم تنفيذها بالفعل أو وضع تقديرات لسياسة مقترحة، حيث يقدر التحليل لسياسة حالية بالفعل مدى التكاليف والعوائد على أساس النتائج السابقة، وعلى النقيض من ذلك، يجب أن يعتمد تحليل التكلفة لسياسة مقترحة على تقديرات التكاليف والعوائد المستقبلية⁴.

إن هذا الأسلوب التحليلي من شأنه أن يوفر للحكومة أو من يتولى تحليل السياسة العامة أو تقييمها معرفة كاملة بحجم المصادر المالية وغير المالية، التي توضع تحت تصرف الحكومة خلال تطبيقها لسياسة معينة، بالتالي سيكون بالإمكان تحديد مدى نجاعة هذه السياسة من عدمه، فالربط بين الإنفاق الحكومي ونتائج السياسة، يعني البحث عن مصادر تمويل كل سياسة، وأيضا تطوير بدائل سياسات تتناسب والقدرات المالية للحكومات⁵.

- بحوث العمليات Operations Research، الغاية منه تقديم العون في تحسين الأداء، من خلال البحث عن الأداء الأمثل، حيث يعرف هذا الأسلوب على أنه: "مجموعة من الطرق الكمية التحليلية التي تسعى إلى صياغة وتطوير نماذج للمشكلات العملية، والمساعدة في عملية اتخاذ القرار بعد حساب عدد متغيرات كل قرار (بديل)، ومنه اختيار القرار الأمثل من بين البدائل المتاحة، بحيث يحقق أعلى عائد متوقع مع خفض في التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن"⁶، زاد من تطور هذا الأسلوب الذي أصبح يقدم لمحللي السياسة العامة تقنيات متعددة، التطور النوعي الحاصل في ميدان

¹ - Kaifeng Yang, " Quantitative Methods for Policy Analysis", In: Frank Fischer & Others, Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods, The United States of America, CRC Pres, 2007, P349.

² - Ibid, P 365.

³ - عبد الفتاح ياغي، المرجع السابق، ص 207.

⁴ - آلان بوتر، إجراء تحليل التكلفة والعائد: دليل عملي لمنظمات الأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، 2017، ص 08.

⁵ - عبد الفتاح ياغي، المرجع السابق، ص 207 - 208.

⁶ - أبو القاسم مسعود الشيخ، بحوث العمليات، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2009، ص 17.

تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبح جهاز الكمبيوتر جزء مهم في عملية التحليل عبر استخدام هذا الأسلوب بتقنياته المتعددة.

ينقسم تحليل السياسة العامة المستند على أسلوب بحوث العمليات إلى مراحل متتابعة متكاملة، يمكن إيجازها كما يلي¹:

- تعريف وتحليل المشكلة.
- بناء النموذج الرياضي: أي إيجاد العلاقة بين معاملات المشكلة الثابتة والمتغيرة، على أن تكون في صورة رياضية صحيحة، حيث يعني حلها تحقيق الهدف المرغوب فيه.
- حساب البدائل التي تسبب إجراءات المشكلة.
- تحديد تأثير جميع البدائل المتاحة.
- حساب المواصفات لاختيار القرار الأمثل.
- مراجعة مشروع القرار الذي اختير للتنفيذ مستقبلاً.
- اتخاذ القرار النهائي لحل المشكلة.

من بين التقنيات التي يقدمها أسلوب بحوث العمليات لمحللي السياسة العامة نجد على سبيل المثال لا الحصر نماذج الجدولة، البرمجة الخطية، المحاكاة، نظرية المباريات، جداول كارنو وغيرها كثير، حيث أن الثابت بين كل هذه التقنيات اعتمادها على الأرقام والعمليات الرياضية من أجل بلوغ الهدف الأسى من تحليل السياسات وهو مساعدة الحكومة على اختيار بدائل السياسة العامة المثلى التي من شأنها أن تحقق لها عوائد ضخمة (ليس شرط أن تكون مادية)، بأقل تكلفة ممكنة وفي أقل فترة زمنية ممكنة.

إلى جانب أساليب تحليل السياسة العامة المذكورة سلفاً، يمكن للباحث أو من يتولى مهمة التحليل أن يستكشف أساليب واقتراحات أخرى، على غرار الاقتراحات الكيفية التي تتجلى في تحليل النظم، الاقتراح المؤسسي، اقتراحات قواعد اللعبة (الاختيار الرشيد، الاختيار المرضي، اقتراح العملية)²، فحتى إن كانت اليوم السطوة لمختلف الأدوات والاقتراحات الكمية بالنظر إلى قدرتها على وضع السياسة العامة في قالب رقمي بما يمنح فرصة قصوى لتحري الدقة لدى المحللين، إلا أن هذه الاقتراحات يبقى لها مستعملها بالنظر إلى ما تقدمه من قراءة نظرية ومنهجية راسخة للمحلل في تنفيذ مهامهم.

الخاتمة:

قبل عرض مجموعة النتائج التي تم استحصاها من البحث، يمكننا القول حول ال فرضية التي تم اعتمادها في مقدمة البحث والتي مفادها: " أنه كلما زاد التحكم الجيد في منهجيات تحليل السياسة العامة، كلما زاد تحقيق الفائدة

¹ - نفس المرجع، ص 18 - 20.

² - كمال الأسطل، "الحكومة والاقتراحات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة"، 2018، (عبر الخط)، آخر اطلاع بتاريخ 16 أبريل 2022،

على الرابط: <https://bit.ly/3KHqwt>

المرجوة من عملية التحليل بالأساس"، بأنها صحيحة وهذا تؤكدته النتائج التي تم استخلاصها على طول صفحات المقال إليها التي كانت كمايلي:

- أن غاية كل حكومة هو النجاح التام في اختيار بدائل للسياسة العامة التي من شأنها أن تحقق الأهداف والعوائد المرجوة منها، خاصة منها الأهداف ذات البعد السياسي الذي من بين ما يحققه لأي حكومة الاستمرار والاستقرار، وضمان الولاء من جمهور المواطنين والمساندة إذا ما تعلق الأمر بموعد انتخابي على سبيل المثال لا الحصر، حتى وإن كان من المفروض أن بدائل الهدف الأسى منها هو تحسين حياة البشر وتوفير الحلول الناجعة لكل ما يعيق ذلك الهدف الأسى الذي يقع في صلب عمل حكومات الدول.

- من شأن عملية تحليل السياسة العامة بمختلف مراحلها، مناهجها وأساليبها، مساعدة صانع السياسة في وظيفته، من خلال توفير السبيل العلمي الذي يتوافر على الدقة كي ينجح في أداء مهامه.

- أن عمليات اختيار بدائل السياسة العامة بالأساس لا يجب أن تخضع إلى الأهواء والتفرد في الرأي، فإدراك ماهية التعقيد الذي يحيط بالعملية وفهم طبيعة الأطراف التي تشارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد بدائل السياسة العامة، هو وحده الكفيل لنجاح صناع السياسات في مهمته، هذا ما يجعل من سطوع مهمة محلي السياسات باختلاف مستوياتهم وأهدافهم من العملية ككل، ويعلي من شأن الأساليب المستخدمة منهم في إنجاز عمليات التحليل ككل.

- أن تلك الأساليب التي بلغت المرحلة التي تمكنت فيها من وضع بدائل السياسة العامة في أرقام ومصنفات وصياغتها في شكل معادلات رياضية، كل هذا من أجل بلوغ الدقة القصوى في اختيار بديل السياسة العامة الأنجع والأقدر بكل جدارة على توفير أكبر قدر من العوائد المادية وغير المادية منها بعد اعتمادها وتنفيذها على أرض الواقع، وهذا الهدف المركزي لعملية التحليل بذاتها.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية

1- الكتب

- (1)- أبو القاسم مسعود الشيخ، بحوث العمليات، مصر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2009.
- (2)- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
- (3)- آلان بوتر، إجراء تحليل التكلفة والعائد: دليل عملي لمنظمات الأعمال، الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، 2017.
- (4)- حسن طارق، عثمان كاير، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية، المغرب، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2014.
- (5)- عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

(6) - محمد العربي، بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، مصر، مكتبة الاسكندرية مركز الدراسات الاستراتيجية، 2018.

(7) - مهيلاو ميلوفانوفيتش، دليل تحليل السياسات، إيطاليا، مؤسسة التدريب الأوروبية، 2018.

2- المقالات

(8) - ب. غاي بيتر، "دراسات السياسات العامة: الأسس الأكاديمية والأهمية العلمية"، سياسات عربية، العدد 42، يناير 2020.

(9) - ساحلي مبروك، "دور الأساليب الكمية تحليل السياسات العامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 39، ديسمبر، 2018.

(10) - محمد علي حمود، "السياسات العامة رؤية في عوامل التطور والمدارس الفكرية والمفهوم"، Tikrit Journal For Political Sciences، مجلد 22، ديسمبر 2020.

(11) - مها يحيى محمد أحمد حسين، "تحليل السياسات العامة: التطور والمنهجية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 01، المجلد 25، جانفي 2018.

3- مواقع إلكترونية

(12) - كمال الأسطل، "الحوكمة والاقترابات والأدوات الكيفية والكمية في تحليل السياسات العامة"، 2018، (عبر الخط)، آخر اطلاع بتاريخ 16 أبريل 2022، على الرابط: <https://bit.ly/3KHqwct>

- باللغة الإنجليزية

1 – Books

(13) - Carl V. Patton & Others, Basic Methods of Policy Analysis and Planning, (The United States of America, Routledge, Third Edition, 2016.

(14) - Kaifeng Yang, " Quantitative Methods for Policy Analysis", In: Frank Fischer & Others, Handbook of Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods, The United States of America, CRC Pres, 2007.

(15) - Michael E. Kraft, Scott R. Furlong, Public Policy: Politics, Analysis, and Alternatives, United Kingdom, CQ Press, Sixth Edition, 2018.

(16) - Thomas R. Day, understanding public pulicy, The United States of America, Pearson Education, Inc, 14th ed, 2013.

2 – Websites

(17) - Elizabeth Shown Mills, "QuickLesson 13: Classes of Evidence—Direct, Indirect & Negative" [online], 2011. Last accessed 06 Abril 2022, at: <https://bit.ly/3jbh0IS>

(18) - Harold A. Linstone & Murray Turoff, The Delfi Method: Techniques and Applications" [online], 2002. Last accessed 08 Abril 2022, at: <https://bit.ly/3xl5ooy>.